بنیاد دائرة المعارف اسلامی

التراث العربي

مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب - دمشق

العددان : ١٣ ـ محرم ١٤٠٤هـ تشرين الأول « اكتوبر » السنة الرابعة
١٤ ـ ربيع الثاني ١٤٠٤هـ كانون الثاني « يناير » ١٩٨٤ م

شماره ثبت ۶۷۷۶
تاریخ ۷۳/۱۲/۱۷

المدير المسؤول :
علي عقله عرسان

رئيس التحرير :
د. عبد الكريم اليافي

هيئة التحرير :
د. عبد الهادي هاشم
د. ابراهيم الكيلاني
د. نشأت الحمارنة
د. عدنان درويش

ترسل المواد والمراسلات الى العنوان التالي :
اتحاد الكتاب العرب ، مجلة التراث العربي ، دمشق ، ص.ب : ٣٢٣٠ ـ ☎ ٨١٦٢٩٩ ـ ٨١٦٣٢٩

المحتـــويـــات

	ص
◉ الامام الطبري ومنهجه العلمي في التفسير ..... د. فتحي الدريني	٧
◉ مشكلة الحرية بين المذاهب الفلسفية والموقف الاسلامي ..... د. محمد سعيد رمضان البوطي	٤٧
◉ الأداء الفني في نثر أبي حيان التوحيدي ..... د. عمر الدقاق	٦٤
◉ البطل المجاهد الشهيد الشيخ عزالدين القسام ..... مصباح علاونجي	٧٥
◉ بدائع ابن الأزرق وعلم الاجتماع ..... سهيل شعبان مرهف الجزماتي	٩١
◉ ما جاء على مفعلة ..... صلاح الدين الزعبلاوي	١٠٧
◉ حبابة ـ جارية يزيد بن عبدالملك ..... سكينة الشهابي	١٢٤
◉ أبو حيان النحوي الأندلسي ومنهجه في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب ..... د. مزيد اسماعيل نعيم	١٣٣
◉ ديسقوريدس وكتابه ..... د. مختار هاشم	١٥٠
◉ المادة النباتية مابين ديسقوريدس وابن البيطار في العصر الأيوبي د. محمد نذير سنكري	١٦٤
◉ لغة هذيل ..... عبد الفتاح المصري	١٨٥
◉ حديث لم يكتب لخالد بن الوليد عند الصنم (العزى) ..... نذير الحمامي	٢٠٨
◉ دور التعريب في تأصيل الثقافة الذاتية العربية ..... د. عبد الكريم اليافي	٢١٣
◉ جذور بعض الاتجاهات الجديدة في ميدان التعليم العالي ..... د. عبد الله عبد الدائم	٢٣١
◉ العلاقات الثقافية الخارجية في اطار التعليم العالي ..... اعداد : حلمي شعراوي	٢٤٨
◉ مسرحية بنات يعرب ..... رفيقا صافي	٢٦٣
◉ بيبلوغرافيا الدراسات الخلدونية ..... اعدها : فريد جحا	٢٧٠
◉ أشعار العامريين الجاهليين ..... عادل الفريجات	٣٠١
◉ أنباء تراثية ـ الجائزة التقديرية في الأدب	٣٠٦
◉ الندوة العالمية الثالثة لتاريخ العلوم عند العرب	٣١٤
◉ بريد المجلة	٣٢٤

ماجاء على مَفعلة

صلاح الدين الزعبلاوي

هذا بحث طريف اذا انت طلبته حفزتك الحاجة الى أن تنقب عنه في الامهات من المظان ، وتستعين بالصبر في كل ما تزاوله أو تراوده من امره • واول ما يلزمك أن تتقصى القول فيه فتضم أطرافه وتجمع متفرقه ، فتوسع له في قلبك وتجعله منك على بال • ثم تتعهد هذا بنظرك فتتعرف قرابة ما بينه وبين شبيهه • فاذا فعلت ذلك كنت على جادة الطريق فتسنى لك كثير مما يسعفك في هذا المجال ، وجم مما يغنيك في هذا الباب •

وأفضل ما يمكن أن نمهد به ، لايضاح ماجاء على مفعلة ، وتعرّف وجوهه، أن نقسم الكلام فيه الى **مفعلة الفعل ، ومفعلة الاسم** • ونقصد بمفعلة الفعل كل ما جاء على هذه الصيغة متصلا بالفعل كالمصدر واسم المكان • ونعني بمفعلة الاسم ما جاء على هذه الزنة ، غير مبني على الفعل ، كمفعلة الدالة على كثرة الأعيان ، ومفعلة التي يراد بها الاسم خاصة •

مفعلة الفعل : المصدر الميمي

يعد المصدر الميمي من مفعلة الفعل المفتوحة العين ، اذا لحقت به التاء • ذلك أن المصدر الميمي تفتح عينه أبداً ما لم يكن من المثال الواوي الصحيح اللام ، الذي تحذف فاء مضارعه ، فانه تكسر عينه • فاذا لحقت به التاء كان كالموعظة والموهبة بكسر العين • فمن مفعلة المفتوحة العين : المسألة والمسرة والمودة والمحبة والمهمة من سأل وسرّ وودّ وحب وهمّ • ومنها المشارة والمقالة والمخافة والمهابة والمساءة من شار وقال وخاف وهاب وساء • **ومفعلة هذه متصلة بالفعل مبنية عليه** • وربما أتت مكسورة العين على غير قياس كمغفرة ومحمدة ومعرفة ومقدرة ومعذرة ومرجمة ومرثية بياء مخففه ، أو مضمومة

العين كمكرمة ومادبة ، **فيبنى الكسر ها هنا على الشذوذ ، كما يبنى الضم على الندور** • قال الشيخ أحمد الحملاوي في كتابه (شذا العرف في فن الصرف) : (ويصاغ المصدر الميمي من الثلاثي ، على وزن مفعل بفتح العين وسكون الفاء نحو منصر ومضرب ، ما لم يكن مثالا صحيح اللام وتحذف فاؤه في المضارع كوعد ، فانه يكون على زنة مفعل بكسر العين كموعد وموضع • وشذ من الأول المرجع والمصير والمعرفة والمقدرة ، والقياس فيها الفتح ، وقد ورد الثلاثة الأولى بالكسر، والآخر مثلثا • فالشذوذ في حالتي الكسر والضم) • وهو خلاصة ما جاء في المصباح مبسوطا مفصلا •

وقد قيل بندرة مفعُلة بالضم ، اذ ليس له مفعُل بغير تاء في الأصل • قال سيبويه في الكتاب (٢٤٧/٢) : (وأما ما كان يفعُل منه مضموماً فهو بمنزلة ما كان يفعَل مفتوحاً ولم يبنوه على مثال يفعُل لأنه ليس في الكلام مفعُل • فلما لم يكن الى ذلك سبيل وكان مصيره الى احدى الحركتين ألزموه أخصهما ، وذلك قولك قتل يقتل وهذا المقتَل ، وقالوا يقوم وهذا المقام ، وقالوا أكره مقال الناس وملامهم • وقالوا الملامة والمقالة فأنثوا • وقالوا المدعاة والمأدَبة انما يريدون الدعاء الى الطعام) • وقال الجوهري في صحاحه (قال الكسائي : المكرُم والمكرُمة ، قال ولم يجيء على مفعُل للمذكر الا حرفان نادران لا يقاس عليهما : مكرُم ومعون • قال الفراء هو جمع لمكرُمة ومعونه • وعندي أن مفعُل ليس من أبنية الكلام) • وقال ابن جني في المحتسب (١٤٤/١) : (وأما ــ الى ميسُرة ــ فغريب، ذلك أنه ليس في الأسماء شيء على مفعُل بغير تاء) •

مفعلة الفعل : اسم المكان

ومن مفعلة الفعل اسم المكان اذا لحقت به التاء • **والأصل في اسم المكان أن يكون على مفعل بفتح الميم والعين ، وسكون ما بينهما** ، اذا كان المضارع مضموم العين ، أو مفتوحها، أو معتل اللام مطلقا ، كمنصَر ومذهَب ومرقى ومسقى ومرضى ومقام ومخاف وموقى ، **وعلى مفعل بكسر العين اذا كانت عين مضارعة مكسورة** ، أو كان مثالا مطلقا في غير معتل اللام، كمجلس ومبيع وموعد وميسر وموجِل وقيل ان صحت الواو في المضارع ، كوجل يوجَل فهو من القياس الأول ، كما أوجزه الحملاوي • **وهكذا تكون مفعلة ها هنا بفتح العين أو بكسرها** • وذلك كمثابة ومحارة ومدرسة ومدبغة ومصبغة ومزرعة بفتح العين من ثاب وحار ودرس ودبغ وصبغ وزرع • وكمتيهة ومضلة ومنزلة ومحلة بالكسر ، من تاه وضل ونزل وحل • وربما جاء بالكسر ما كان قياسه الفتح اذ قالوا المظنة بالفتح على القياس ، وبالكسر على غيره • كما جاء العكس فقالوا المضلة بالكسر على القياس ، وبالفتح على غيره •

هذا وقد قاد كثرة ما جاء على مفعلة من أسماء المكان ، قاد مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، **الى الأخذ بقياسه** ، اذ جاء في مجلة المجمع (١٨٨/٢) : (بناء على ما رجعت اليه اللجنة من كتاب سيبويه ، وما ورد من الأمثلة التي بلغت ستة وعشرين ومائة ، وما

أقره المجمع من قياسية صيغة مفعلة للمكان الذي يكثر فيه الشيء ، تجيز اللجنة قياس ما لم يرد عن العرب ، على ما ورد من لحوق التاء باسم المكان من مصدر الفعل الثلاثي) .

مفعلة الاسم : مفعلة الأعيان

وأما مفعلة الاسم فهي مفعلة التي صيغت لكثرة الأعيان أو خصت بمسمى غير اسم المكان أو المصدر . فقد قالوا في مفعلة الأعيان مما جاء على ثلاثة أحرف : مأسدة ومسبعة للأرض التي تكثر فيها الأسود والسباع . كما قالوا مقبرة من العقرب ومثلة من الثعلب ، لما زادت أحرفه على ثلاثة وهو ثلاثي الأصول . **ومفعلة هذه لا تتصل بالفعل** كما اتصلت مفعلة المصدر واسم المكان ، وانما تبنى على اسم عين كالأسد والسبع والعقرب والثعلب . وقالوا من ذلك مثورة من الثور ، ومطارة من الطير ، وملازة من اللوز ، ومجازة من الجوز . **وقد أقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قياس مفعلة للمكان الذي يكثر فيه الشيء** ، وجعل صوغه من أسماء الأعيان دون أسماء المعاني . فقد جاء في مجلة المجمع (٣٥/٢): (تصاغ قياسا من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان ، سواء أكانت من الحيوان أم من النبات أم من الجماد) . ومما يسند هذا القياس قول الامام مظهر الدين صاحب شرح المفصل المسمى المكمل ونصه (اعلم أنهم اذا أرادوا أن يذكروا كثرة حصول شيء بمكان وضعوا له مفعلة بفتح الميم والعين مع لزوم التاء اياها . وهذا قياس مطرد في كل اسم ثلاثي) . وكذا قول ابن سيده في المخصص (١٧٤/١٦) :(ومكان موعلة كثير الوعول ، ومغدرة كثير الغدر وهي الوعول المسنة ، مطرد عند أبي الحسن) .

ومما يمكن حمله على اجازة القياس قول سيبويه في الكتاب (٢٤٩/٢) : (هذا باب ما يكون مفعلة لازمة لها الهاء والفتحة ، وذلك اذا أردت أن تكثر الشيء بالمكان ، وذلك قولك أرض مسبعة ومأسدة ومذأبة . وليس في كل شيء يقال ، الا أن تقيس شيئاً وتعلم أن العرب لم تتكلم به) . قال الشيخ محمد الخضر حسين في كتابه القياس : (الظاهر من عبارة سيبويه اجازة القياس على ما تكلم به العرب من هذه الصيغة) . وكلام الشيخ هو الوجه . فقد أشار سيبويه بكلامه هذا الى أن العرب لم تقل في كل شيء مفعلة للتعبير عن كثرته في المكان ، الا أن تقيس ما لم تتكلم به على ما تكلمت به ، فتكون لك مفعلة في كل شيء . ولو أبى سيبويه القياس في هذا لما قال (الا أن تقيس) .

واذا قالت العرب مما جاءت أحرفه على ثلاثة مأسدة ومسبعة فقد قالت مما زادت أحرفه على ثلاثة لكنه ثلاثي الأصول (مبطخة) للأرض التي يكثر فيها البطيخ . وعلى ذلك ما جاء في الكتاب (٢٤٩/٢) : (ومن قال ثمالة قال مثملة ، ومحياة ومفماة : فيها أفاع وحيات ، ومقثاة من القثاء) . قال الجوهري في صحاحه : (وأما قولهم أرض مثملة فهو من ثمالة . ويجوز أيضاً أن يكون من ثعلب ، كما قالوا مقبرة لأرض كثيرة العقارب) . فقولك مثملة من ثعلب مبني على أن هذا ثلاثي الأصول ، كذلك مقبرة من عقرب . قال صاحب التاج : (أرض مقبرة كأنه رد العقرب الى ثلاثة أحرف ، ثم بنى عليه) .

هذا وقد استعار العرب للمكان الذي يكثر فيه الشيء مما كان رباعي الأصول صيغة اسم الفاعل • فقد قال الرضي في شرح الشافية (١٨٨/١) : (ولم يأتوا بمثل هذا من الرباعي فما فوقه نحو الضفدع والثعلب ، بل استغنوا عنه بقولهم كثير الثعالب ، أو تقول مكان مثعلب ومعقرب ومضفدع ومطعلب بكسر اللام الأولى على أنها اسم فاعل • قال لبيد :

يمن أحداثا بلبنى أو أجا : مُضفدِعات كلها مُطعلِبة) •

على أن سيبويه قد أورد الصيغة على اسم المفعول ، بفتح اللام • فقد جاء في الكتاب (٢٤٩/٢) : (ولم يجيئوا بنظير هذا ـ أي مفعلة ـ فيما جاوز ثلاثة أصول نحو الضفدع والثعلب ، كراهية أن يثقل عليهم ، ولأنهم قد يستغنون بأن يقولوا كثيرة الثعالب ونحو ذلك وانما اختصوا بها بنات الثلاثة لخفتها • ولو قلت من بنات الأربعة على قولك مأسدة لقلت : مثعلبة ، لأن ما جاوز الثلاثة يكون نظير المفعل منه بمنزلة المفعول ، وقالوا : أرض مُثعلَبة ومُعقرَبة) •

هذا وأكثر نصوص المعاجم على كسر اللام ، كما جاء في الصحاح والمصباح • قال الجوهري : (وأرض مثعلبة بكسر اللام ذات ثعالب) • وقال الفيومي (وأرض معقربة اسم فاعل ، ذات عقارب ، كما يقال مثعلبة ومضفدعة ونحو ذلك) •

أما صاحب القاموس فقد قال (وأرض مثعلة كثيرتها) • وقال (وأرض معقربة ومعقرة : كثيرتها) قال الشيخ محمد الخضر حسين عضو المجمع القاهري في مجلة المجمع (٥٣/٢) : (وذكرهما صاحب القاموس ولم يقيدهما بفتح أو كسر فاحتمل كلامه الروايتين) • والصحيح أن صاحب القاموس قد عنى الكسر دون الفتح • اذ جاء عقب قوله (وأرض معقربة ومعقرة كثيرتها) ، قوله : (والمعقرب بفتح الراء الموج المعطوف) • فدل هذا أنه أراد بما سبق ذكره الكسر • قال صاحب التاج في شرح ما جاء في القاموس (والمعقرب بفتح الراء •• ولا يخفى أن هذا الضبط الأخير يقيد ويفيد أن الذي سبق بكسر الراء كما هو عادته في كثير من عباراته) •

هذا وأردف الشيخ الخضر كلامه فقال (ورجح الدماميني في شرح التسهيل رواية سيبويه فقال : ينبغي أن يقرأ بالفتح ، فان سيبويه أثبت من غيره ، وان كان أبو زيد أستاذه قد حكى الكسر) • أقول لا بد من الأخذ بالروايتين الكسر والفتح ، على كل حال

المَعلَمة

أسمى الأب أنستاس ماري الكرملي (دائرة المعارف) بـ (المعلمة) على صيغة المفعلة فأخذ عليه الدكتور مصطفى جواد في كتابه (المباحث اللغوية في العراق) أن المعلمة من الصيغ التي تدل على المكان الذي يكثر فيه الشيء • ومفعلة هذه اشتقها العرب للاشياء الجماد وأشباهها ، لا للممنويات والمجردات ، وأنها للمخلوقات دون المصنوعات فرد الأب الكرملي أن المعلمة قد تكون بكسر الميم كـ (مِعلمَة) ، فقال الدكتور جواد : (المقلمة للأقلام مادية ، وكسر الميم من المعلمة ، ذكرنا فيه أنه مخالف لروح اللغة

العربية أيضا ، لأن اسم الآلة للماديات أيضا) . ثم قال : (وكان عليه أن يستشهد بالمظنة فهي أقرب الى المعنويات ، لكنها لم تستعمل قديما لغير الماديات . قال الجوهري في الصحاح: ومظنّة الشيء أي موضعه ومألفه الذي يظن كونه فيه ، والجمع المظان اهـ . فهم قد اشتقّوا المظنة من فعل معنوي ، ولكنهم استعملوها للاشياء المادية على الأصل . أما دائرة المعارف فهي عندي الاسم الصحيح) . فما صواب المسألة ؟

المسألة عندي ان المفعلة بفتح العين التي جعلها العرب لأسماء العين دون أسماء المعاني، هي المفعلة التي صيغت للموضع الذي يكثر فيه الشيء الذي هو اسم عين . أما المفعلة التي هي اسم مكان قد لحقت به التاء ، بفتح العين أو كسرها ، فلا مانع البتة أن تكون للمعاني ، لأنها اسم مكان للحدث أيا كان . فالمعلمة بفتح الميم واللام اسم مكان صيغ من مصدر الفعل . وقد لحقت به التاء كالمدرسة . قال صاحب المصباح (ودرست العلم درسا من باب قتل ودراسة قرأته ، والمدرسة بفتح الميم موضع الدرس) . فالمعلمة قياسا موضع العلم أو وعاؤه كالمدرسة موضع الدرس . وقد بنيت على علم كما بنيت المدرسة على درس . والمظنة نفسها اسم مكان لحقت بها التاء أيضا وليست هي مفعلة المكان الذي يكثر فيه الشيء أو مفعلة الأعيان . لذلك صح أن تكون للمعنى . ويؤيد كونها كذلك كلام الجوهري الذي استشهد به الناقد . واذا كان الجوهري قد أورد المظنة بكسر الظاء ومن حقها الفتح لأنها اسم مكان من ظن يظن كنصر ينصر ، فذلك أنها قد أتت هنا على غير قياس كما أتى المسكن والمطلع بالكسر ، والفتح الذي هو القياس جائز فيها جميعا . قال الزمخشري في المفصل (وقد يدخل على بعضها ـ أي أسماء المكان ـ تاء التأنيث كالمزلة والمظنة) . فقال ابن يعيش في شرحه (وقد أنثوا هذه الأسماء كأنهم أرادوا البقعة فقالوا المزلة لموضع الزلل ، وكسروه لأن المضارع منه مكسور . وقالوا المظنة لموضع الظن ومألفه ، وهو مفتوح لأن من ظن يظن بالضم) وقال ابن الأثير في النهاية حول حديث (طلبت الدنيا من مظان حلالها) : (المظان جمع مظنة بكسر الظاء ، وهي موضع الشيء ، مفعلة من الظن بمعنى العلم . وكان القياس فيه فتح الظاء ، وانما كسرت لأجل الهاء . . المعنى طلبتها من المواضع التي يُعلم فيها حلالها) فذهب الى أن أكثر ما جاء بالهاء ، أي التاء ، من أسماء المكان ، اتفق فيه الكسر ولو كان قياسه الفتح . وقد يتفق فيه الفتح وقياسه الكسر . فالمزلة بالكسر اسم مكان من زلّ يزلّ زللا ، وقد جاء فيه الفتح أيضا . والمضلة اسم مكان من ضل يضل ضلالا ، وقد جاء بالكسر لمناسبة المضارع ، وصح فيه الفتح أيضا .

أما قول الدكتور جواد : (انهم اشتقوا المظنة من فعل معنوي ولكنهم استعملوها للاشياء المادية على الأصل) ففريب . ذلك أنه استظهر بقول الجوهري (مظنة الشيء موضعه ومألفه الذي يُظن كونه فيه ، والجمع المظان) . وليس في كلام الجوهري ما يشير الى أن المظنة قد خُصت بما هو مادي محسوس . فانظر الى ما رواه الجوهري من قول النابغة :

فان يك عامر قد قال جهلا فان مظنة الجهل الشباب

اذ جعل الشاعر الشباب موضعاً لما يغلب فيه الجهل . والجهل اسم معنى لا اسم ذات. وقال الزمخشري في الأساس : (وهو مظنة للخير ، وهو من مظانه) . والخير اسم معنى لا ذات أيضاً . وقد مر بك ما جاء في الحديث(طلبت الدنيا من مظان حلالها) ، وليس الحلال اسم ذات .

والخلاصة أن الفارق بيّن بين مفعلة الذي يبنى على اسم العين ، ويدل على مكان كثرته ، وهو بفتح العين أبداً ، وبين مفعلة الذي يبنى على المصدر أو فعله ، ويدل على مكان الحدث ، وهو بالفتح أو بالكسر . ولايمنع مفعلة الذي يدل على مكان الحدث أن يتضمن تكرار وقوع الحدث أو المبالغة فيه . قال صاحب الكليات (٤١١) : (وقد تدخل على بعض أسماء المكان تاء التأنيث ، امـا للمبالغة أو لارادة البقعة . وذلك مقصور على السماع ، نحو المظنة والمقبرة) .

مفعلة الاسم : مفعلة اسم المصدر

ويدخل في مفعلة الاسم ما لم يجر على الفعل من المصادر ، وهو ما أسموه اسم المصدر، ومن ذلك (المشورة) من الاشارة ، و(المثوبة) من الثواب ، فقد جاء في اللسان (وقال الليث: المشورة مفعلة اشتق من الاشارة ويقال مشورة) ومشورة هذه بضم الشين وسكون الواو ، ومشورة الأولى باسكان الشين وفتح الواو . وقال صاحب المصباح : (واستشرته راجعته لأرى رأيه فيه فأشار علي بكذا: أراني ماعنده فيه المصلحة ، فكانت اشارة حسنة ، والاسم المشورة وفيها لغتان : سكون الشين وفتح الواو : والثانية بضم الشين وسكون الواو ، وزان معونة) . واذا كان بعض الأئمة قد ذهب الى أن المشورة من شور الدابة أو شور العسل ، فانهم لم يقصدوا الى أنه مصدر لـ(شرت العسل أشوره شوراً ومشارة) .

وقد ذكر صاحب المصباح (والاسم المشورة وفيها لغتان) ، ثم أردف : (وهي من شار الدابة اذا عرضها في المشوار . ويقال من شرت العسل ، وشبه حسن النصيحة بشرب العسل) . أقول لو كان المشورة مصدر شار لقيل (شار العسل شوراً ومشارة ومشورة) . قال صاحب المفردات (والمشورة استخراج الرأي بمراجعة البعض الى البعض من قولهم شرت العسل أي اتخذته من موضعه واستخرجته منه) . فاذا كان المصدر من حيث لفظه ، هو الجاري على فعله كالافعال من أفعل ، والتفعيل من فعّل ، والانفعال من انفعل ، فان اسم المصدر يخالفه في عدم جريانه على الفعل الذي يجري عليه المصدر .

هذا وقد فرق الشيخ ظاهر خيرالله الشويري في رسالته (المفعلة) بين المشورة بضم الشين والمشورة باسكانها ، فجعل الأول اسماً ، والثاني من مبالغة المصدر . وحقيقة الأمر أن كلا اللفظين اسم مصدر ، وقد جاءا بمعنى ، فالمشورة بالضم مفعلة بضم العين ، وقد نقلت حركتها الى ما قبلها بالاعلال ، أما المشورة باسكان الشين فهي مفعلة بفتح العين ، وقد جاء بالتصحيح ولم يعل . وسنبين علة عدم التصحيح فيه .

أما المثوبة فهي اسم مصدر كالثواب • قال ابن الأثير في النهاية (يقال أثابه بثيبه اثابة ، والاسم الثواب) • وقال الجوهري :(والثواب جزاء الطاعة وكذلك المثوبة) • وقد جاءت بضم الثاء واسكان الواو على مفعلة بضم العين في الأصل ، كما جاء باسكان الثاء وفتح الواو على مفعلة بفتح العين • ففي التنزيل (لمثوبة من عند الله خير لو كانوا يعلمون ـ البقرة/١٠٤) • قال الامام البيضاوي (وقرىء لمثوبة باسكان الثاء كمشورة) • هذا وقد تنزل المشورة أو المثوبة منزلة المصدر حينا ، لكنهما اسمان للمصدر لعدم جريانهما على الفعل ، وهو ما يعنينا في هذا المقام •

مفعلة الاسم : اسم الموضع واسم الأداة

ومما جاء من مفعلة الاسم ، ما سمي به الموضع أو الأداة ، ولم يبن على الفعل • فقد جاء (المفياة) وليس هو مصدراً ، ولا اسم مكان ، وانما هو اسم لموضع التفيؤ كما ذكر الرضي ، اذ قال في شرح الشافية (١/١٨٣) : (والمشرقة والمفياة، من ذوات الزوائد، اذ هما موضعان للتشرق والتفيؤ) • وقال في موضع آخر (وكذا المشرقة اسم موضع خاص، لا لكل موضع يتشرق فيه من الأرض ، وكذا المقناة والمفياة) • وقد أتت المفياة بضم الياء، كما أتت بالفتح ، على ما حكاه الأزهري عن الليث ، فيما أورده ابن منظور في اللسان ، وكذلك المقناة •

وجاء (المضربة) بفتح الراء وكسرها لآلة الضرب وأداته على غير قياس • قالوا انها جعلت اسماً لهذا المسمى ، ولم يذهب بها مذهب الفعل • قال سيبويه في الكتاب (٢/ ٢٤٨) : (مضربة السيف جعلوه اسما للحديدة • وبعض العرب يقول مضربة كما يقول مقبرة ومشربة ، فالكسر من مضربة كالضم من مقبرة) • وقال الرضي في شرح الشافية: (والظاهر هو أن مضربة السيف آلة الضرب، لا موضعه ، غيرت عما هو قياس بناء الآلة ، لكونها غير مذهوب بها مذهب الفعل) •

مفعلة الاسم : مفعلة السبب

يلحق بمفعلة الاسم مفعلة السبب ،**وهي المفعلة الدالة على افادة السبب أو الباعث على الأمر أو الداعي اليه** •وقد جاء في الحديث (الولد مجبنة مبخلة) • قال صاحب النهاية : (وهو مفعلة من البخل ومظنة له ، أي يحمل أبويه على البخل ، ويدعوهما اليه ، فيبخلان بالمال لأجله) •وجاء في كتاب النوادر لأبي مسحل الأعرابي (٣٦٤) : (من أقوال العرب : الولد مجبنة مبخلة ومحزنة) • وفي المخصص لابن سيده (١٦/١٧٤) : (أبو عبيد في الحديث : الولد مجبنة مجهلة مبخلة) • فما الحكم في مجبنة ومبخلة ومجهلة ومحزنة ؟ أتمتد مصادر قد أتت على مفعلة ؟ أقول الحق أنها مفعلة السبب ، وليست مفعلة المصادر • ذلك أنك لو أنزلت المصادر منزلتها في الحديث فقلت : الولد جبن وبخل وحزن ، أفكان هذا يغني مغناه ويؤدي مؤداه ، وأنت تقصد به ما بيناه من أن الولد يحمل على الجبن والبخل والحزن ، ويدعو اليها ويبعث عليها ، وليس هو الحزن والبخل والجبن ؟ فالمبخلة من (البخل) لا من (بخل) • فانظر الى ما جاء

في خزانة الأدب للبغدادي (١/٣٣٦) : (ومخبثة بفتح الميم من الخبث . يقال خبث الشيء خبثاً من باب قرب ، خلاف طاب . والاسم الخباثة . ومفعلة صيغة سبب الفعل، والعامل عليه ، والداعي اليه ، كقوله ـ ص ـ الولد مجبنة مبخلة ، أي سبب يجعل والده جباناً ، لم يشهد الحروب ، ليربيه . ويجعله بخيلا يجمع المال ويتركه لولده من بعده . ومثله كثير في العربية . ولم يتكلم التصريف على هذه الصيغة . قال الخطيب التبريزي في شرح المعلقة : يقال طعام مطيبة للنفس ، ومخبثة لها ، وشراب مبولة) .

جدوى التفريق بين مفعلة الفعل ومفعلة الاسم

رب معترض يقول : وما جدوى القول ان هذه مفعلة الفعل لأنها اتصلت به وبنيت عليه ، وان هذه مفعلة الاسم لأنها جاءت على خلاف ذلك . **أقول ان هذه القسمة تفيد في ايضاح دلالة المفعلة من جهة ، كما تفيد في الحكم بوجوب اعلال ما جاء منها معتل العين أو جواز تصحيحه .**

ذلك أن العلماء قد اشترطوا للاعلال في امثاله ، موازنة الفعل . واعتدوا (مفعلا) بالفتح من هذا القبيل، **لأنه على وزن (يفعَل) . وكذلك (مُفعل) بضم الميم فهو** على وزن (يُفعل) . ولهذا قالوا المقام والمقام بفتح الميم وضمها ، بالاعلال . وأصلها المقوم بفتح الميم والواو ، والمقوم بضم الميم وفتح الواو . وقد أعلاّ بنقل حركة المعتل الى الساكن الصحيح قبله ، وقلبه حرفاً يجانس هذه الحركة . ونظير ذلك (المقامة والمقامة) بفتح الميم الأولى وضمها .

واما المفعل بفتح الميم وكسر العين ، فقد اعل كما أعلّ (يفعل) بكسر العين ، كقولك المسير والمعيشة ، وكذلك **المفعل بضم العين كيفعل بضمها ، ومكذا .**

على انهم لم يروا مفعلا بكسر الميم وفتح العين موازنا للفعل ، لأن أصله مفعال ، وهذا غير موازن للفعل . لذلك قالوا مخيط بكسر الميم وفتح الياء ومخياط بكسر الميم ، بالتصحيح فيهما . وكذلك لو لحقت بهما التاء . وانظر الى ما قاله سيبويه في الكتاب (٢/٣٦٤) : (وتجري مفعل بفتح الميم والعين مجرى يفعل فيهما ، فتعتل كما اعتل فعلهما الذي هو على مثالها .. كما قالوا مخافة فاجروها مجرى يخاف ويهاب .. وذلك قولهم مقام ومقال ومثابة ومنارة .. وكذلك مفعل بفتح الميم وكسر العين ، يجري مجرى يفعل بكسر العين . وذلك قولك المبيض والمسير . وكذلك قولك مفعلة بفتح الميم وضم العين، يجري مجرى يفعل بضم العين ، وذلك المعونة والمشورة والمثوبة . يدلك على أنها ليست بمفعولة أن المصدر لايكون مفعولة **وأما مفعُلة بفتح الميم وضم العين من بنات الياء فانما يجيء على مثال مفعلة بكسر العين** .. فمعيشة يصلح أن تكون مفعُلة بضم العين ومفعلة بكسرها . وأما مُفعَل منهما بضم الميم وفتح العين فهو على يُفعل بضم الياء وفتح العين ، وذلك قولهم مقام ومباع بضم الميم فيهما ..) .

وقد خرج عن الأصل فلم يعلّ كثير من الألفاظ على هذه الزنة . قال الرضي في شرح الشافية (٣/١٠٤) : (**وقد شذ مما وجب اعلاله قياسا : المشورة والمصيدة ، بفتح الميم**

وحرف العلة فيهما وسكون ما بينهما ،وقولهم **الفكاهة مقودة ، بفتح الميم** والواو وسكون القاف ، الى الأذى) • فهل ثمة تفسير لما حُمل على الشذوذ في هذا الباب ؟

المفعلة واعلال عينهـــا

قال المبرّد فيما حكاه الرضي في شرح الشافية (٣/١٠٥) : (**المزيد فيه الموازن للفعل انما يعلّ اذا افاد معنى الفعل كالمقام بفتح الميم فانه موضع يقام فيه** ، وكذا المُقام بضم الميم ، موضع يفعل فيه الاقامة) • **فالمبرّد قد أضاف الى شرط موازنة الفعل في وجوب الاعلال ، أن يتصل (مفعل) بالفعل ويشتق منه ويفيد معناه** • فقد اعتد الرضي (مدين ومريم) شاذين لأنهما لم يُعلا ، واعتدهما المبرد على القياس لأنهما لم يتصلا بالفعل فيشتقا منه ويفيدا معناه • قال الأستاذ أحمد الحملاوي في (شذا العرف في فن الصرف) : (وأما مدين ومريم فشاذان ، والقياس مدان ومرام ، وعند المبرد لا شذوذ لأنه يشترط في مفعل أن يكون من الأسماء المتصلة بالأفعال) • وسترى أن ما حمله الرضي على الشذوذ كـ (المشورة والمصيدة والمقودة) باسكان الشين والصاد والقاف ، ليس من الألفاظ المتصلة بالأفعال، ولذا كان فيها التصحيح وقد أشار الرضي نفسه الى شرط الاتصال بالفعل هذا فقال في شرح الشافية (١/١٧٠) : (**والأسماء المتصلة بالأفعال تابعة لها في الاعلال**) • **فكل ما اتصل من (مفعلة) بالفعل كالمصدر واسم المكان فافاد معناه وجب فيه الاعلال** ، كما وجب في فعله ، **وكل ما لم يبن على الفعل ليؤدي معناه لم يجب فيه الاعلال فجاز فيه التصحيح** • ولكن ما مفعله التي لا تتصل بالفعل فيجوز فيها التصحيح ؟

المفعلة وتصحيح عينها

يجوز تصحيح العين في مفعلة المعتلة العين اذا كانت مفعلة الأعيان التي تدل على كثرة الشيء في المكان ، ومفعلة الاسم التي خصت بمسمى قلم تجر على فعل، ومفعلة السبب الدالة على افادة السبب أو الباعث على الأمر أو الداعي اليه • فاذا كان شرط وجوب الاعلال فيما اعتلت عينه من مفعلة أن يتصل بالفعل ويُبنى عليه كالمصدر واسم المكان واسم الزمان ليعل اعلاله ، فان ما كان من مفعلة على خلاف ذلك كمفعلة الأعيان ومفعلة الاسم ومفعلة السبب ، لم يجب فيه الاعلال لفوات شرطه ، فجاز فيه التصحيح •

مفعلة الأعيان بين التصحيح والاعلال

تبين بالاستقراء أن ما جاء معتل العين من (مفعلة) الأعيان ، قد أعلّ حينا وصح حينا آخر • فقد قالوا مما أعلوه (متانة ومخاخة ومتاتة) للمكان الذي يكثر فيه التين والخوخ والتوت • وقالوا مما صححوه (مثورة) بفتح الواو للمكان الذي يكثر فيه الثور • وهم لم يتجنبوا اللبس فيما أوردوه فعلا ، فقد حكوا (مجازة) للمكان الذي يكثر فيه الجوز ، والمجازة اسم مكان لحقت به التاء من (جاز) **أيضا** • **وكان ما اعل من مفعلة الأعيان كان على توهم أنه اسم مكان متصل بالفعل** • قال صاحب اللسان (وأرض ملازة فيها أشجار اللوز) و (أرض مجازة فيها أشجار الجوز)، ونظيره كثير •

وقد استبعد الشيخ ظاهر خير الله الشويري صاحب رسالة (المفعلة) المتانة للارض

التي يكثر فيها التين ، وجمل الصواب(المتينة) بفتح الياء ، على التصحيح قال (وقول بعضهم في المتينة متانة ذهول) · أقول قدحكت الأمهات المتانة كما حكت الملازة والمجازة، ولا يجوز حمل ذلك كله على الذهول ·ويؤيدما ذهبنا اليه أنه اذا كان الاتصال بالفعل شرطاً لوجوب الاعلال، فان فواته في مثل المتانة والملازة والمجازة يتيح التصحيح ولا يمنع الاعلال ، وقد رأيت أن الاستقراء يشهد بهذاويدعمه ·

هذا ولا شك أن الأليق والأجدر بمفعلة الأعيان هذه اذا اعتلت بها العين أن تصحح لتدل على أصل مبناها فتقول (ملوزة ومجوزة ومتينة) باسكان اللام والجيم والتاء ،للمكان الذي يكثر فيها اللوز والجوز والتين ، كماقالوا (مثورة) للمكان الذي يكثر فيه الثور، وهو أنفى للبس وأدل على الأصل · فلو قيل(أرض مفالة) بالاعلال أشكل المقصود منه· فاذا قلت أرض مفولة باسكان الفاء أو أرض مفيلة باسكان الفاء أيضاً ، على التصحيح ، علمت أن الأول من الفول ، والثاني من الفيل،دون لبس ·

مفعلة السبب والتصحيح

وقد جاء من مفعلة السبب (مقودة ومبولة ومنومة ومطيبة) باسكان القاف والباء والنون والطاء وفتح ما بعدها ، فكانت على التصحيح· وعلة ذلك أنها لم تبن على الأفعال، **فقد قصد بها ما يبعث على (القود والبول والنوم والطيب) فهي مشتقة من هذه ، لامن الفعل** · ولكن هل جاء من مفعلة السبب ماأعلت عينه ؟

أقول جاء مقودة في قولهم (الفكاهة مقودة الى الأذى) فكانت على التصحيح لأنها مفعلة السبب ، فاذا أعلت أصبحت (مقادة)·وجاء (منومة) في قولهم (كثرة الأكل منومة) فكانت على التصحيح لأنها مفعلة السبب ·فاذا أعلت أصبحت (منامة) · والمنامة في الأصل اسم مكان لحقت به التاء ، ثم استعير لثوب النوم · قال الجوهري في الصحاح (المنامة ثوب ينام فيه ، وهو القطيفة ·وربما سموا الدكان منامة) · وفي حديث علي عليه السلام : (دخل رسول الله ﷺ وأنا على المنامة)قال صاحب النهاية (هي ها هنا الدكان التي ينام عليها · وفي غير هذا القطيفة ، والميم الأولى زائدة) · **فالمنامة اذن للموضع الذي ينام فيه أو عليه، ثم جعلت للثوب الذي ينام فيه**وقياس اسم المكان أن يعل اعلال الفعل لأنه مبني عليه · فالمتيهة للمكان الذي يتاه فيه ،والمعارة للمكان الذي يعار فيه ، والمغاضة للذي يغاض فيه ، وقد جاءت على الاعلال جميعاً ، خلافاً لمفعلة السبب · ومن ثم كان الأصل في هذه التصحيح دون الاعلال ·

مفعلة الاسم والتصحيح

ومما جاء على مفعلة بالتصحيح : المفيأة، وليس هو مصدراً ولا اسم مكان ، وانما هو اسم خاص لموضع التفيؤ ، كما ذكر الرضي·فقد قال في شرح الشافية (١/١٨٣) : (والمشرقة والمفيأة من ذوات الزوائد ، اذ هما موضعان للتشرق والتفيؤ فيشذان عن هذا الوجه أيضاً · ولهذا لم تعل المفيأة ، أو لأنه لم يذهب بها مذهب الفعل كما يجيء) ·وقال في موضع آخر : (وكذا المشرقة اسم موضع خاص ، لا لكل موضع يتشرق فيه من الأرض·

وكذا المقناة والمقياة) • وختم كلامه في هذاالباب فقال : (**لكن كل ما ثبت اختصاصه ببعض الأشياء ، دون بعض ، وخروجه عنطريقة الفعل ، فهو العذر في خروجه عن القياس ، كما ذكرنا**) • **وفي الاصلاح لابنالسكيت** أن المشرقة بفتح الراء وضمها وأضاف الفراء الكسر ، وأن المقناة بفتح النون وضمها كالمقياة • أقول وكذا الحكم فيما قال الرضي بشذوذه لأنه جاء علىالتصحيح ، فالعذر فيه أنه ليس على طريقة الفعل ليعل اعلاله • قال الرضيّ في شرح الشافية (٣/١٠٤) : (وقد شذ مما وجب اعلاله قياساً ، المشورة والمصيدة بفتح الميم ،وقولهمالفكاهة مقودةالى الأذى) • فـ(المشورة) باسكان الشين اسم وليست مصدراً ، وكذلك(المثوبة) باسكان الثاء ، وهما اسمان لم يجريا على الفعل • وقد جاء في شرح درة الغواص لشهاب الدين الخفاجي (قال ابن بري أصل مثوبة بفتح فضم ، مثوبة بفتح فسكونفضم ، على وزن مفعلة بضم العين ، وقدقرأ بها مجاهد • وضم الشين والثاء فيهما ــ أيفي المشورة والمثوبة ــ هو القياس • وقدحكى أهل اللغة فيهما الاسكان أيضاً تنبيهاً علىأصله وان شذ ، وبهما نطقت العرب ، وقد قرىء به •• وفي الدر المصون : المثوبة فيهاقولان أحدهما على وزن مفعولة وأصلهـا مثوبة •• وهو من المصادر التي جاءت علىوزن مفعول •• والثاني أنها مفعلة بضم الواو ، نقلت ضمتها لما قبلها •• ويقالمثوبة بسكون الثاء وفتح الواو ، وكان من حقها الاعلال وأن يقال مثابة كمقامة ، الا أنهم صححوها كما صححوا الاعلال •• وقيل مثوبة كمشورة) •

وخلاصة الأمر أن الحريري صاحبدرةالغواص أنكر المشورة باسكان الشين وفتح الواو والراء ، فجاء رد الخفاجي فأثبتالمشورة بفتح الواو والمشورة باسكانها ، والمثوبة بفتح الواو والمثوبة باسكانها • وقداعتد ابن بري أن الأصل فيهما هو مفعلةبضم العين أي مثوبة ومشورة باسكان الثاء والشينوضم الواو ، فاستثقل الضم على الواو ونقل الى ما قبل وأسكنت الواو • فضم الثاءوالشين هو القياس ، واسكانهما هو الشذوذ • على أن المثوبة المضمومة الثاء ووزنها مفعلة بضمالعين ، خرّجت على زنة أخرى هي مفعولة وقيل انها بهذا التخريج مصدر وقد أنكرهسيبويه كما رأيت • وأكثر الأئمة أنها اسم على مفعلة بضم العين ، أما مثوبة باسكان الثاء وفتح الواو ، وقد جاءت على التصحيح ولم تعل ، فانها اسم لا محالة •

المفعلة بين الاعلال والتصحيح

تبين مماتقدم جميعا أن الأصل في مفعلةالمعتلة العين هو الاعلال ، كمشورةومثوبةبضم الشين والثاء فيهما ، على مفعلة بضم العين،او مثابة ومشارة بفتحهما ، على مفعلةبفتح العين • وقد أعل الأول بنقل حركة الواو الىما قبلها ، وأعل الثاني بنقل حركة الواو ثم قلبها الفا لتجانس الفتح قبلها •

اما ما اتوا به من مفعلة بفتح العين علىغير الاعلال كمشورة ومثوبة باسكان الشين والثاء فيهما **فقد خرجوا به عن بابه ،ونبهوابذلك على اصله • وهذا الذي ابقوه على التصحيح تنبيها على أصله هو ما لم يتصلبالفعل** كالمشورة والمثوبةباسكان الشين والثاء

وكالمطيبة والمبولة والمقودة باسكان الطاءوالباء والقاف ، وهي من مفعلة السبب ، وكالمثورة باسكان الثاء من الثور ، وهي منمفعلة الأعيان ، وكالمفياة من مفعلة الاسم • أما ما جرى من مفعلة على الفعل كالمصادروأسماء المكانوالزمان فلا بد فيهامن الاعلال•

العدول بمفعلة عن الاعلال الى التصحيح

قلنا ان العدول بمفعلة المعتلة العين منالاعلال الى التصحيح مرده الى بناء مفعلة • فاذا بنيت على اسم جاز فيها التصحيح ،واذابنيت على فعل فلا مناص فيها من الاعلال •

وذهب الشيخ ظاهر خير الله الشويري في(رسالة المفعلة) الى أن المثورة باسكان الثين قد أتت على التصحيح (دفعاً للالتباس بالمثارة) ، وأنها مصدر أريد به المبالغة • أقول لو كانت المثورة باسكان الثينمصدرالوجب فيها الاعلال لا محالة لاتصالهابالفعل•

ولم أر من نص على أنها مصدر البتة •وهم لم يراعوا في مسألة الاعلالبمفعلةالامتناع عن اللبس • فقد أوردوا المجازة للمكان الذي يكثر فيه الجوز بالاعلال كالملازة للمكانالذي يكثر فيه اللوز ، ولم يخشوا اللبس بينالمجازة هذه والمجازة اسم المكان من جاز ، وقد لحقت به التاء • قال الزمخشري (وأرضمجازة كثيرة الجوز) ، وقال في موضع آخر وهو مجاز القوم ومجازتهم وعبرنا مجازةالنهر ، وهي الجسر) بل هذه هي المثارة التي مثل بها الشيخ ظاهر الشويري • فالمثارةهي الأرض التي تُجتنى أي تُزرع ، فهي اسم مكان لحقت به التاء، والمثارة مصدر منقولكثرت المسل ثوراً ومثاراً ومثارة اذا اجتنيته • فقد جاء (المثارة) اسم المكانوالمصدر بالاعلال على القياس ، ولم يصححوا واحداً منهما لمنع اللبس بينهما • ومن ثمكانالأصل في مفعلة المعتلة العين أن تعل • وقد أوجبوا ذلك فيما اتصل منها بالفعل كالمصدرواسم المكان والزمان ، ولم يوجبوه فيما لم يتصل منها بالفعل كالمثورة والمثوبةوالمطيبةوالمقودة والمنومة باسكان الفاء فيها ، وفتح ما بعدها ، وقد جاءت مصححة • فالمثوبة باسكان الثاء مصححة لبنائها على اسم • فاذا أعلت كانت (المثابة) والمثابة اسم مكانلحقتبه التاء فهو من ثاب اذا رجع • قال صاحب المصباح (وثاب يثوب ثوباً وثؤوباً اذا رجع•وقد قيل للمكان الذي يرجع اليه الناسمثابة) وقال صاحب النهاية (المثابات جمع مثابة ،وهي المنزل لأن أهله يثوبون اليه : يرجعون• ومنه قوله تعالى : واذا جعلنا البيت مثابةللناس أي مرجعا ومجمعا) أما المثوبة بضم الثاء فقد أتت بالاعلال أيضاً لكنها علىمفعلة بضم العين •

المَصيدَة باسكان الصاد وفتح الياء

جاء في الصحاح (المصيد والمصيدة) بكسر فسكون ففتح ، فيكون على مفعلومفعلة بكسر الميم وفتح العين • وما كان على هذهالزنة فقياسه التصحيح • وقد جاء (المصيدة) بفتح فكسر كالمعيشة ، وهو على الاعلالالبتةلأنه على مفعلة بكسر العين • وأما المصيدة باسكان الصاد وفتح الياء فقد جاءت علىالتصحيح كما ذكر الرضي ، ولكن ما سر

تصحيحها خلافاً للاصل ؟ **المصيدة باسكان الصاد وفتح الباء ليست موضعاً** . لأن الموضع يصاغ من صاد يصيد على مفعل بكسر العين فيكون المصيد والمصيدة بكسر الصاد . وهو ليس من المصادر أيضاً لأن المصدر منه على مفعل بفتح العين أي المصاد بالاعلال . قال ابن السكيت في اصلاح المنطق (٢٤٧) : (واذا كان الفعل من ذوات الثلاثة من نحو كال يكيل وأشباهه فان الاسم منه ـ أي اسم المكان أو الزمان ـ مكسور ، والمصدر مفتوح . ومن ذلك مال يميل ميلا ومالا ، يذهب بالكسر الى الأسماء وبالفتح الى المصدر . ولو فتحتهما جميعاً أو كسرتهما في المصدر والاسم لجاز . تقول العرب المعاش والمعيش والمعاب والمعيب والمسار والمسير) .

فالمصيدة باسكان الصاد وفتح الياء ليست مصدراً ، ولو كانت كذلك لأعلت كالمعاش والمعاب والمسار على الأصل فما هي اذاً ؟

قال صاحب اللسان : (المصيدة بفتح فكسر ، والمصيدة بكسر فسكون ففتح ، والمصيدة بفتح فسكون ففتح ، كله : التي يصاد بها . وهي من بنات الياء المعتلة ، وجمعها مصايد) **فتبين بهذا أن المصيدة باسكان الصاد وفتح الياء ، اسم جُعل لما يصاد به** ، وجاء المصيد باسكان الصاد وفتح الياء أيضاً بالتذكير، وقد صيغا على التصحيح ولم يجريا على الفعل . ولو جريا على الفعل واشتقا اشتقاق اسم الآلة لكانا على المصيدة والمصيد بكسر فسكون ففتح ، فجاءا على التصحيح أيضاً ، لأن زنة اسم الآلة لا تعل . **فسر التصحيح في المصيدة بفتح فسكون بناؤها على الاسم وعدم جريانها على الفعل** . ولو أعلت لقيل المصادة .

واذا كان المصيدة بفتح الياء قد أتت شاذة من حيث خروجها عن الاعلال ، وقد قال الرضي بشذوذها ، فانها مقيسة لفوات ما يوجب الاعلال وهو الاتصال بالفعل .

ما عدل به عن الاعلال عامة

نحا الشيخ ظاهر خيرالله الى ما نحونا اليه عامة ، ولو تباين ما خلص اليه وما اعتمدناه . وهو لم يعوّل على ما قاله الأئمة في هذا الباب أو يستظهر بما نصوا عليه . قال الشيخ في رسالته : (جاء ماء مسوَدة ، والمايمة والمشيخة والمضيمة دون اعلال . وذلك لأن المشتقات الجوفاء ما كان منها مبنياً من فعل على المعنى المصدري يعلّ بحسب القواعد . وما كان منها مبنياً من اسم غير مصدر لافادة معنى آخر مع افادة المصدر لا يعل . ولذلك يعلّ أراحه يريحه ، واستجابه يستجيبه ، لأنهما من الراحة والاجابة ، ولا يعل أروح اللحم مثلا يُروِح ، واستجوبه يستجوبه لأنهما من الرائحة والجواب . ومن ثم لم يعل المَسودَة لأنها مبنية من السواد بضم السين وهو داء للغنم . والمايمة من الأيم ، والمشيخة من الشيخ ، والمضيمة بفتح الياء من الضيمة بفتح فسكون ، وأما من الضياع فهي مضيعة بفتح فكسر . يقال تركه بدار مضيعة بفتح فكسر، وأصلها مضيعة بكسر الياء فأعلت بالنقل . **ومن ثم اذا بنيت المفعلة من الثوم والفول والنيل والتين ، يقال فيها : مثومة ومفولة**

ومئيلة ومتينة ، بفتح فسكون ، وقول بعضهم متانة عن عدم تحقيق) • وان لنا في شرح ما قاله الشيخ والتعليق عليه ما يلي :

الأول : ان شرط الاتصال بالفعل في (مفعلة) انما جعل لما يجب فيه الاعلال ، فاذا تخلف هذا الشرط ، جاز التصحيح ولم يجب ، كما بينا فيما تقدم نصاً وشاهداً • فما سُمع من مفعلة المعتلة العين بالاعلال كـ(متانة ومتاتة ومجازة وملازة) ، وهي من التين والتوت والجوز واللوز ، يُتقبل ويعمل به ، ولو كان المختار هو التصحيح •

الثاني : أن (المأيمة) بفتح فسكون ففتح ، من مفعلة السبب • ففي الأساس (الحرب مأيمة ميتمة) أي تؤول بالنساء الى أن يصبحن أيامى ، والأولاد يتامى • وقد أشار الشيخ الى هذا في موضع آخر • وفي المخصص لابن سيده (١٦/١٧٤) : (أبو عبيد: في الحديث الولد مجبنة مجهلة مبخلة • والحرب مأيمة وميتمة) أي يقتل فيها الرجال فتئيم النساء ، ويُتيم الأولاد •

الثالث : جاء في القاموس والصحاح أن المشيخة باسكان الشين من جموع الشيخ • وفي المصباح (والمشيخة اسم جمع للشيخ وجمعها مشايخ) • وقد ورد في الأساس والقاموس بالاعلال بكسر الشين ، وبالتصحيح باسكانها • فالمشيخة بفتح الياء مفعلة جاءت على التصحيح فما سر تصحيحها ؟

قال الشيخ في موضع آخر (وقد استفيد من صنيع القاموس أنه يصح في المشيخة اعتباران : كونها من مفعلة السبب ، أي الفعل أو الصفة التي توصل الى الشيخية ، فتكون بفتح العين ، وكونها من مفعلة التأثر والانفعال كما يجيء فتكون بكسر العين) • فهو قد علل تصحيح المشيخة المفتوحة الياء بأنها مفعلة السبب • أقول لو صح هذا لقيل مثلا (المصائب مشيخة) أي تؤول بصاحبها الى الشيخوخة ، كما قيل (كثرة الأكل منومة) بفتح الواو ، أي تؤول بالأكل الى النوم وتحمل عليه • ولم يسمع المشيخة بهذا المعنى • وانما قيل (هم مشيخة) أي شيوخ فأين هذا المعنى من ذاك • فعلة تصحيح المشيخة بفتح الياء أنها اسم لم يبن على فعل كمصدر أو اسم مكان ، وكل اسم على هذا جاز فيه التصحيح •

أما تخريج قولهم (هم مشيخة) وليست مشيخة من الجموع في الأصل ، فقد يكون (هم أهل مشيخة) والحذف ها هنا مجاز • فالمشيخة اسم من الشيخوخة • وأما قولهم (هم ميتمة) والميتمة كما مر مفعلة للسبب ، فيمكن أن يكون مجازاً أيضاً ، لذكر السبب وهو الميتمة وارادة المسبب ، بفتح الباء المشددة الأولى ، وهو (الأيتام) ، كما في قولك : رعينا غيثاً : أي نباتاً سببه الغيث •

الرابع : قول الشيخ : (ولا يُعل أروح اللحم يُروح ، واستجوبه يستوجبه، لأنهما من الراحة والاجابة) ، لا يمكن أن يجري على اطلاقه • **وعندي أن كل ما صح فقد أريد به الدلالة على اسم يتصل به • فاسودت المرأة بمعنى ولدت غلاماً أسود لوحظ فيه سواد الولد فاتصل به ،** وأخوصت النخلة من الخوص بضم الخاء وهو ورق النخل ، وأشوكت النخلة

من الشوك ، وأحول الغلام اذا أتى عليـــه الحول بفتح الحاء ، **وأعوه القوم بفتح الواو اذا أصابت ماشيتهم عاهة** وأغيمت الســماء بفتح الياء اذا غشيها الغيم ، وأغيـل فـلان ولده بفتح الياء مـن الغيل بفتح الغـين ·**على انه قيل أعاه بالاعلال بمعنى أعوه ،وأغام بمعنى أغيم وأغال بمعنى أغيل وأسادبمعنى أسود** ·

الخامس : ماء مسودة بفتح فسكون ففتح هـو مفعلة للسبب ، أي يؤول بصاحبـه الى السواد بضم السين ، والسواد اسـم الداء ·والكلام في هذا واضح · أما المضيعة باسكان الضاد وفتح الياء فقد جعلها الشيخ من الضيعة ، على حين جعل المضيعة بكسر الضاد وسكون اليـــاء مـــن الضيـــاع · ومذهبـــه في هذا غريب · ذلك أن الضيعة والضياع سيان ففي اللسان (والضيعة في الأصل المرة مـــن الضياع ، والضيعة والضياع : الاهمال) · والضاد فيها جميعاً بالفتح · وفي اللسان أيضاً (ضاع الشيء ضيعة وضياعا) · فما الفرق اذاً بين (المضيعة) بكسر الضاد ، و (المضيعة) باسكان الضاد وفتح الياء ؟ الذي **عليـــه الأمهات أن المضيعة بالكسر مفعلة من الضياع،أي أنها اسم منه · ولذا قيل** (هوبدارمضيعة) بكسر الضاد أي بدار ضياع ، كما ذكر التاج وقد اعتقد الأستاذ عبدالرحمن تاج ، عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة (المضيعة) بكسر الضاد اسم مكان لحقت به التاء ، كما جاء في مجلة المجمع القاهري للدورة الثالثة والثلاثين · وعندي أن قولهم (بدار مضيعة) بكسر الضاد ، يمنع أن يكون مضيعة هذه اسم مكان · وقد فسر التاج (دار مضيعة) بـ (دارضياع) وقال صاحب النهاية (مضيعة : مفعلة مـن الضياع) · وقد قيل (تركهم بضيعة بفتح الضاد ، ومضيعة ، بكسر الضاد) كما أورده المرزوقي في شرح الحماسة (٧٥) · فيكون الباء للظرفية المجازية ، والضيعة اسم معنى كالضياع ، وقد عطف المضيعة بكسر الضـاد عليها فلم يبق في المضيعة هذه محل لاسم مكان · **أما المضيعة باسكان الضاد وفتح الياء ، فهو مفعلة للسبب** ، كما يتبين من قولهم (بلدكم منساة العلم ومضيعة العالم)على ما جاء في الأساس · ومعناه أن بلدكم يؤول بالعلم الى النسيان ، وبالعالم الى الضياع ، أو هو يدعو الى ذلك ويبعث عليه فيكون سبباً له ·

على أنه جاء في التاج (ويقال هو بدارمضيعة كمعيشة ، وعليـه اقتصر الجوهري ، ومضيعة مثل مهلكة ، أي بدار ضياع ، مفعلة من الضياع ، وهو الاطراح والهوان) · ويدل هذا أن من الأئمة من جعل (المضيعة) بكسر الضاد و (والمضيعة) باسكانها ، سواء فعطف الأخيرة على الأولى ، خلافاً للجوهري ، فقـد جاء في اللسان (وتركهم بضيعة ومضيعة بكسر الضاد ، ومضيعة باسكان الضاد) ·

والأرجح عندي أن (المضيعة) باسكان الضاد مفعلـة للسبب · واذا كان قد جـاء عطفها على المضيعة بكسر الضاد في حكاية ،فانه لم يجيء في حكاية الجوهري ،والجوهري كما يقـول ابن بري : أعنـى اللغويـين · **وليس يمتنع على كل حال أن تاتي (المضيعة) بالاسكان على حالين في الأصل** · فقد جاء (المادبة) بفتح الدال بمعنى الطعام أو الدعوة، لكنه فسر في حديث (ان القرآن مادبـة الله فتعلموا مادبته ما استطعتم) بأنها مفعلة من الأدب · قال المرتضى في أماليه (١/٧٥٤):(وقال غيره : المادبة بفتح الدال مفعلة مـن

الأدب ، ومعناه أن الله تعالى أنزل القرآن أدباً للخلق وتقويماً لهم) . أي أنه أنزل القرآن من أجل تاديبهم وتقويمهم . وفي الكامل للمبرد (٢/٧٣) اشارة الى جواز هذا التخريج اذ قال (وكلاهما في العربية جائز .)

مجمع اللغة العربية القاهري ومفعلة

ومما يجدر بنا ذكره والتنبيه عليه أن مجمع اللغة العربية القاهري ، قد أقر قياس مفعلة الأعيان ، ولم يكشف عن رأيه في معتل العين منها ، هل يجري فيه الاعلال ، كما يجري فيما اتصل بالفعل من مصدر أو اسم مكان أو زمان . وقد تنبه لهذا الأستاذ عباس حسن عضو المجمع فقال : المجمع لم يبن رأيه في ذلك فكان قراره :

(القاعدة في صوغ مفعلة مما وسطه حرف علة ، هي الاعلال فيقال في مثل توت. وخوخ وتين : متانة ومخاخة ومتاتة . لكن وردت الفاظ كثيرة بالتصحيح لا الاعلال مثل مثوبة ومشورة ومصيدة ومقودة ومبولة ، بفتح الواو واسكان ما قبلها . ويرى النحاة أن الاحتفاظ بالأصل يلجأ اليه أحياناً . ولا شك أن بقاء الكلمة من غير اعلال أبين في الدلالة على المعنى . والاعلال في هذا الباب غير مستحكم . وقد نقل عن أبي زيد النحوي اجازة التصحيح في أفعل واستفعل .. واذا أجيز التصحيح في الأفعال ، فالاجازة في الأسماء مقبولة ، لأن الاسماء في هذا الباب محمولة على الأفعال) . **وأنت ترى انك اذا حاولت الاعتماد على هذا القرار المتردد فاتك الانتهاء منه الى يقين . فكل جائز ، ولا تمييز بين مفعلة وأخرى .** قال الأستاذ عباس حسن : (وانني ألحظ في هذا القرار غموضاً وتعارضاً يتطلب التجلية والتوفيق . والقرار ينص على أن القاعدة هي الاعلال ، لكنه يعود بعد ذلك فيقول : وردت الفاظ كثيرة في اللغة بالتصحيح لا بالاعلال ، فما مراد الكثرة ؟ وما المراد من قول التقرير اذا أجيز التصحيح في الأفعال ، فالاجازة في الأسماء مقبولة : فهل اطرد التصحيح في الأفعال حتى يحمل عليه الأسماء فيه ...) وينتهي الأستاذ حسن الى القول : (ويدور بخلدي أن القرار لو اقتصر على سرد القاعدة التي جاءت في صدره وزاد عليها اباحة التصحيح في حالة واحدة ، وهي أن يخفى معنى الكلمة بالاعلال أو يلتبس بغيره . ولا نجاة من الخفاء واللبس ، الا بالتصحيح . لو فعل هذا لكان سليماً من الغموض ، بعيداً من التعارض ، مسايراً بعض المذاهب اللغوية) فما الرأي في هذا كله ؟

القول لا وجه لما جاء في قرار المجمع من اطلاق اجازة التصحيح في كل ما اعتلت عينه من مفعلة ، وكسر قاعدة انتظمت صياغة ما لا يحصى من الألفاظ بالاعلال . بل لا وجه لاعتماد قول من أباح التصحيح في أفعل واستفعل ، واغفال ما يضبط صوغ ما لا يعد ولا يحصى من الأفعال . **ولو اجيز افساد قاعدة بما شذ عنها لابطلت القواعد جميعاً . ولم يعدل الأئمة عن الاعلال الى التصحيح ، الا عللوه فكان ذلك ارساء للاصل وتركيداً للقاعدة .** فانظر الى ما جاء في كتاب التصريف لابن جني : (وما صح من ذلك لأنه في معنى ما تجب صحته قولهم عور وحول ، صح لأنه في معنى أعور وأحول . وكذلك سَيِدَ البعير يصح لأنه في معنى أسيد . وكذلك أعتونوا واعتوروا واهتوشوا واجتوروا ، لأنه في معنى ما لا بد من صحته

لسكون ما قبله ، وهو تعاونوا وتعاوروا وتهاوشوا وتجاوروا . فجعل التصحيح امارة للمعنى) .

وعندي ان ما جاء فيه التصحيح قد اتوا به كذلك لامر انتووه . ذلك ان كل ما صحح قد اريد به الدلالة على اسم يتصل به ، كما رايت . فقد جاء التصحيح مثلا فيما يبنى من استفعل على الاسم خاصة كاستتيست الشاة واستنوق الجمل واستفيل . قال الرضي (وأبو زيد جوّز التصحيح في باب الافعال والاستفعال مطلقا قياسا ، اذا لم يكن لهما فعل ثلاثي) . كما جاء التصحيح في استفعل وأفعل اذا أريد بهما الاسم لتاكيد معناه ، كاستحوذ من الحوذ أو الاحواذ ، واستصوب من الصوب أو الصواب واستجوب من الجواب .. ونظير ذلك أغيل من الغيل ، وأغيم من الغيم ، وأعوه من العاهة ، وأقول من القول ، وأخوص وأشوك . وجاء في كتاب الصرف للامام بدر الدين محمود بن أحمد العيني المتوفى (٨٥٥ هـ) :(وقوله لا يعل مثل ما أقوله لأنه تعجب ، وهو شبه الأسماء في عدم تصرفه ، يعني لا يتصرف لفظ التعجب الى المضارع والأمر والنهي ، فلما شابه الاسم صحت واوه وياؤه ، كما صحت واو دلو وياء ظبي . ولا يعل أيضا قولك أغيلت المرأة اذا أرضعت ولدها في حال حملها ، واستحوذ أي استولى وغلب ، وكذلك استصوب ، أي وجد الشيء صوابا ، واستروح أي وجد الرائحة والراحة ، وأطيب أي جعلت الشيء طيبا ، وذلك حتى يدللن على الأصل ..) .

أما تعليق اجازة التصحيح على خوف اللبس ، كما ذهب اليه الأستاذ عباس حسن ، فلا مساغ لقبوله على اطلاقه ، بلا حد ولا ضابط ، في كل مفعلة .

والراي عندي ان يكون الأصل عامة هو الاعلال في كل ما بني من مفعلة على الفعل ، اذا كان معتل العين ، كمصدر او اسم مكان أوزمان ، كما قرر النحاة ، ودل عليه الاستقراء . وان يجاز التصحيح فيما جاء على خلافه غير متصل بالفعل ، لأن الاعلال ليس شرطا فيه ، كما رأيت . ثم يوجب التصحيح في هذا وحده ، كلما خيف اللبس ، وفي هذا بيان .